EUROMID ACADEMY OF BUSINESS AND TECHNOLOGY

International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG)
https://ijbeg.com

Online ISSN: 2717-9923

Transparency Standards Implementation in Light of Governance in the Islamic Banks in Kuwait

Mohammad M. Alazemi
International Islamic University Malaysia/ IIUM Institute of Islamic Banking and Finance,
Malaysia.
Email: mr.malazemi@gmail.com

Lafi M. Alazemi
The Public Authority for Applied Education and Training,
Basic Education College,
Kuwait.
Email: lafimq8@gmail.com

Received November, 2020; Accepted January, 2021

Abstract: The study aims at identifying the transparency concept in general and its dimensions in the Islamic banks in particular, as well as the governance concept, importance, objectives, and principles in the financial institutions. The study examines the application level of transparency standards in light of governance in the Islamic Kuwaiti Banks. The analytical and descriptive approaches are adopted. The study population consists of four Islamic banks in Kuwait. The sample consists of 35 individuals working in senior administrative positions who are basically charged with institutional governance in Islamic banks in Kuwait. The study shows that the Islamic banks in Kuwait apply transparency standards with a high commitment level in light of governance. Of course, this gives us a positive indication of the application-level of both transparency and governance in the Islamic banks in Kuwait. Principles, standards of governance as well as transparency standards are very crucial for the Islamic financial institutions' development. The study recommended issuing a separate governance code for Islamic banks, and an accredited measure of governance in the Islamic banks in Kuwait based on transparency standards.

Keywords: Islamic Banks; Financial Institutions; Governance; Kuwait.

Type: Research paper

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: 10.51325/ijbeg.v4i1.62

مدى تطبيق معايير الشفافية في ضوء الحوكمة في المصارف الإسلامية في دولة الكويت

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشفافية بشكل عام والمفهوم الخاص بها في المصارف الإسلامية، ومفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية، وأهميتها وأهدافها ومبادئها، وكذلك التعرف على واقع تطبيق معايير الشفافية في ضوء الحوكمة في المصارف الإسلامية في الكويت. ولتحقيق أهداف الدراسة أُعتمد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الأستقرائى الاستنباطي، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في الكويت وعددها أربعة، وبلغ عدد العينة 35 فرد من شاغلي الوظائف الإدارية العليا والمكلفين بالحاكمية المؤسسية من العاملين في المصارف الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المصارف الإسلامية في الكويت تطبق الشفافية في ضوء حوكمة إسلامية بالتزام عالي، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً على التزام المصارف الإسلامية بالحوكمة

وما فيها من شفافية، وأن الحوكمة بمبادئها ومعاييرها ومضامينها من شفافية ضرورة ملحة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد توصلت الدراسة لعدة توصيات أهمها: إصدار دليل حوكمة منفصل للبنوك الإسلامية بالكويت، واعتماد أداة لقياس الحوكمة في المصارف الاسلامية في ضوء الحوكمة مبنية على الشفافية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، البنوك الإسلامية، المؤسسات المالية، الحوكمة، الكويت.

المقدمة

في السنوات الأخيرة، ومع تطور الصناعة المصرفية الإسلامية وتطوير أدوات تمويلها، تم طرح العديد من الأصوات، تطالب بوضع معايير للحوكمة قابلة للتطبيق في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على أساس ما هو موجود في المؤسسات التقليدية، ولكن ضمن فلسفة وضوابط الشريعة الإسلامية؛ فالحوكمة مصطلحاً ومفهوماً ورغم اختلاف بعض المصطلحات والعبارات إلا أنها لا تختلف عن المصطلحات والمفاهيم المتبعة والمعروفة عالمياً، ولكن الاختلاف مع المنظور الإسلامي يكمن في المعايير التي تطبقها.

الحوكمة المؤسسية ليست مفهوم أخلاقي مجرد يجب اعتماده فحسب، بل هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المصارف بما يؤدى إلى ضمان تحقيق الأهداف، فجاءت الدراسة بهدف التعرف على مفهوم الحوكمة والشفافية في المؤسسات الإسلامية في ضوء حوكمة إسلامية من خلال البحث في الاقتصاد الإسلامي، وأخلاقيات العمل في الإسلام، لتطوير إطار فعال للحوكمة يقوم على الشفافية يتفق مع الشريعة الإسلامية بشكل يمكن المصارف الإسلامية بتطوير أداؤها؛ لتقليص الفجوة بين المؤسسات المالية التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية.

فجاءت الدراسة بهدف بيان مدى تطبيق الشفافية في ضوء الحوكمة في المصارف الإسلامية في الكويت وذلك من خلال دراسة الاقتصاد الإسلامي وأخلاقيات العمل، لتطوير إطار حوكمة فعال يقوم على الشفافية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بحيث يمكن للمصارف الإسلامية مواجهة التحديات والتطورات في البيئات الداخلية والخارجية وتحسين أعمالها المصرفية وبالتالي تقليص الفجوة بين المؤسسات المالية التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الذي تطرحه وهو:

ما هو مدى تطبيق الشفافية في ضوء الحوكمة في المصارف الإسلامية بدولة الكويت؟، ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى انطباق الشفافية على واقع المصارف الإسلامية في الكويت في ضوء الحوكمة؟
2. ما التوصيات المقترحة للرقى بالشفافية في ضوء الحوكمة في المؤسسات الإسلامية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع تطبيق معايير الشفافية في ضوء الحوكمة في المصارف الإسلامية في الكويت.
2. اقتراح بعض التوصيات للرقى بالشفافية في ضوء الحوكمة في المؤسسات المالية.

فرضية الدراسة

يتم تطبيق الشفافية بنسبة التزام عالية في البنوك الإسلامية العاملة في دولة الكويت.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة المطروحة في مشكلة الدراسة، حيث أن الشفافية من العوامل الأساسية للنهوض بمصرفية إسلامية عالية الكفاءة، وذلك على أسس من الحوكمة الإسلامية التي تتضمن على العديد من المعايير الأخلاقية والأسس الأقتصادية التي يمن الاستفادة منها في ضوء الحوكمة الإسلامية.

كما تبرز أهمية الاستفادة من الحوكمة الإسلامية، وتوضيح مدى تطبيق الشفافية في ضوء الحوكمة في المصارف الإسلامية في الكويت، فقد تساهم هذه الدراسة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية في الكويت من خلال التوصيات والدراسات المستقبلية التي تم اقتراحها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تعريف الحوكمة في المصارف الإسلامية

تعريف مجلس الخدمات الإسلامية في المعيار رقم IFSB-10 حوكمة المصارف الإسلامية بأنها مجموعة من البيانات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومستقلاً. وهذا التعريف يتطلب:

- وجود مجموعة من التدابير المؤسسية والتنظيمية، مجلس إدارة، هيئة شرعية، قسم الشريعة وقسم التدقيق الداخلي.
- مراقبة فعالة ومستقلة فيما يتعلق بالالتزام بالشريعة.
- الإعلانات الشرعية ونشر المعلومات والمراجعة الشرعية الداخلية. (عادل، 2018م، ص662)

أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى، نظراً لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوى العلاقة من زبائن ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضاً على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتماً على الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عومة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي، الأمر الذى أدى حتماً إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة في المصارف لديها أهمية واسعة.

كما أن إشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيداً في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال الذي يكون عموماً يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عن الطلب من طرف المودعين في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل. (سليمان، 2016م، ص12)

مبادئ وأسس الحوكمة

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على دراسة هذا المفهوم ووضع معايير لتطبيقه، من أهمها المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية في عام 1999م ثم قامت بإصدار تعديل لها عام 2004م، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. ضمان أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة. (مرغاد، 2018م، Alareeni, 2018, Hamdan, 2017)

2. حقوق المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية، التصويت، الحصول على المعلومات ومراجعة البيانات المالية والحصول على عائد الأرباح.

3. المعاملة العادلة لحملة الأهم داخل كل فئة:

حقوق تصويت متساوية، منع استغلال المعلومات السرية والاتجار بها، حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها.

4. دور أصحاب المصالح في الحوكمة:

ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن، وتشمل احترام حقوقهم: حق الحصول على المعلومات، التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق.

5. الإفصاح والشفافية:

وتتناول الإفصاح الدقيق عن المعلومات الهامة في التوقيت المناسب، الإفصاح عن الملكيات والموقف الإداري، ويكون الإفصاح عن هذه المعلومات لطريقة عادلة لجميع المساهمين وأصحاب المصالح. (مرغاد، 2018م، ص13)

6. مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن تتيح ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن تكفل المتابعة لإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

وبناءاً على ما سبق ذكره نجد أن مصطلح الحوكمة يشير إلى الخصائص التالية:

1. المسؤولية:

وهي التزام المؤسسة بالقواعد والأنظمة التي تعطس قيم المجتمع، وتحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة، فمجلس الإدارة مسؤول عن وضع استراتيجية الشركة وأهدافها، وسياسة المخاطرة، واختيار المسؤولين التنفيذين ومتابعتهم، كما أنه هو المسؤول الرئيسي عن متابعة فعالية حوكمة المؤسسات، وهذا على سبيل المثال وليس الحصر. (مرغاد، 2018م، ص13)

2. المساءلة:

ويقصد بها أن الكل مسؤول عن التزاماته، وضرورة محاسبة الأشخاص بموجب أعمالهم والسلطة الممنوحة إليهم، حيث يحق للمساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانوناً مساءلة مجلس الإدارة.

3. العدالة:

أي المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، الصغار منهم والأجانب، كما يجب احترام حقوق أصحاب المصالح وأن تكفل لهم فرصة الحصول على كافة المعلومات والبيانات التي تهمهم.

4. الشفافية:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفى الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة. (مرغاد، 2018م، ص14)

تعريف الشفافية في اللغة واصطلاحاً

1. **الشفافية في اللغة:**

الشف بفتح الشين أي الستر الرقيق الذي يبدى ما وراءه من الجسم ويظهره لرقته، يقال شف الثوب أي رق، وثوب شف أي رقيق يستشف ما وراؤه أي يبصر، والشف بكشر الشين يأتي بمعنى الربح والزيادة، وشف الدرهم يشف، إذا زاد وإذا نقص، وأشفه غير يشفه. (بخيت، 2016م، ص213)

2. **الشفافية في المفهوم الإقتصادى:**

تعنى منح جميع المعنيين الفرصة الكافية للاطلاع والتعرف على المعلومات والقرارات ذات العلاقة، متضمنة مبررات اتخاذها من قبل الجهات المسؤولة عنها والنتائج المترتبة عليها، كما يقصد بها إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكافية إلى الأطراف كافة ذات المصلحة لإتاحة الفرصة لها لتحليل عمليات الشركة. (بخيت، 2016م، ص213)

أهداف الشفافية

أن الشفافية تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1. النهوض بالدولة، وتحصين اقتصاداتها من الفساد والفاسدين.
2. السعي لكسب ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين، والحث على التقيد بالقيم والأخلاق الإسلامية.
3. انتهاج الأخلاقيات الفاضلة، على مستوى المجتمع ككل، لإصلاحه والقضاء على الفساد فيه.
4. توعية المجتمع لمفهوم الفساد، وحث أطرافه على ضرورة السعي لإيجاد مجتمع خالي من الفساد، تحارب فيه كل أشكال استغلال السلطة، والبحث عن أسباب الفساد وتحليلها واقتراح سبل لعلاجها والوقاية منها، لمساعدة أفراد المجتمع على التخلص من هذه الآفة.
5. تطبيق كافة القوانين والأنظمة التي تعنى بالشفافية، والاستعانة بالتشريعات الدولية لتغطية مواطن القصور فيها، لحين تشريع بدائل مناسبة لها.
6. تحقيق الرقابة الذاتية في كل الأعمال.

أهداف تطبيق الشفافية في التعامل المالي والاقتصادي الإسلامي

يهدف الإسلام إلى تطبيق مبدأ الشفافية في المعاملات المالية والاقتصادية، والغرض من ذلك هو مكافحة الفساد والحد من انتشاره، وخاصة في الشؤون الاقتصادية، ويسعى أيضاً إلى الوصول المجاني أو منخفض التكلفة إلى المعلومات المفيدة، وهو ملتزم لتحسين قبول الأنظمة للمساءلة ومبدأ إفصاح أمثل، وكل هذا يتماشى مع مبدأ الشفافية في العمل الأفضل في مجال التمويل الإسلامي والمعاملات الاقتصادية، والذى يضمن بدوره عدم وجود احتيال في المعاملات المالية والاقتصادية، وتعتبر دقة المعلومات وموثوقيتها أساس البناء الإسلامي والاقتصادي، وإن الكفاءة والأمانة هي أساس التوثيق السليم في التقارير المالية والمحاسبية، وذلك يقود للمسؤولية المهنية بكفاءة. (بخيت، 2016م، ص237)

تعريف المصارف الإسلامية

هي مؤسسات مصرفية تهدف إلى جمع الأموال واستخدامها في نطاق الشريعة الإسلامية لخدمة بناء مجتمعات التكافل الإسلامي، وتحقيق التوزيع العادل واستثمار الأموال على الطرق الإسلامية، وأضافت البنوك الإسلامية العديد من المهام التقليدية للبنوك التجارية، مما جعل البنوك الإسلامية أداة للتحقيق وتعميق الأداء المتعلق بالقيم الروحية، ومراكز الإشعاع، ومدارس للتربية، وأسلوب عملي لأفراد المجتمع الإسلامي ليعيشوا حياة كريمة. (عادل، 2018م، ص659)

خصائص المصارف الإسلامية

تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص تميزها عن باقي البنوك التقليدية الأخرى، من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون ومن بين أهم هذه الخصائص ما يلي:

1. استبعاد التعامل بالفائدة.
2. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
3. توجيه الجهود للاستثمار الحلال.
4. جمع الأموال العاطلة ودفعها فى مجال الاستثمار.
5. القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض المؤسسات الاستثمارية.
6. عدم إسهام وتأثير البنوك الإسلامية بصفة مباشرة في ظاهرة التضخم.
7. تسيير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية. (عادل، 2018م، ص661-662)

محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف

يعتمد التطبيق الجيد لحوكمة البنوك على جودة مجموعتين من المحددات وهي:

1. **المحددات الداخلية:**

تتمثل في قواعد ومبادئ تحديد طرق اتخاذ القرار وتوزيع الصلاحيات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين، فقد أدى ذلك إلى الحد من تضارب المصالح بين هذه الأطراف.

2. **المحددات الخارجية:**

تنعكس في العناصر التنظيمية، تتضمن البيئة الاستثمارية العامة للدولة، بما في ذلك القوانين التي تنظم السوق، وكفاءة القطاع المالي، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع، والقدرة التنافسية لسوق السلع، وعوامل الإنتاج وكفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية والمؤسسات العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، فضلا عن العوامل الخاصة بما في ذلك أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمحاسبين والمراجعين والمهنيين القانونيين. (سليمان، 2016م، ص13)

تحديات الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

هناك العديد من العيوب الهيكلية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحوكمة المؤسسات، مما أدى إلى انخفاض جودة امتثال البنوك الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية، تم رصد نماذج من تلك الانتقادات الموجهة إلى أعمال هيئات الرقابة الشرعية (الوابل، 2015م، ص16):

- **تعيين الهيئات الشرعية:**

من المعروف أن تعيين الهيئة الشرعية يتم من قبل الجمعية العمومية للبنوك الإسلامية ، كما هو مستخدم في تعيين المدققين المحاسبين الخارجيين، الأمر الذي له أهمية عملية مهمة من حيث استقلالية أعمال الهيئات الشرعية، وفي كثير من الحالات يتم تعيين الهيئات الشرعية بشكل مباشر من قبل مجلس إدارة البنوك الإسلامية، أو للتوصل إلى اتفاق بيننا قبل عرض الأمر على الجمعية العمومية، أو نقل الأوامر إلى أعضاء الجمعية العامة دون إبلاغهم بحقهم في رفض التعيينات أو الموافقة عليها، وقد تسبب هذا الضعف في العديد من المشاكل، وفي بعض الحالات وأدت إلى الوقوع في المحظور في بعض الأحيان نتيجة لتعارض المصالح بين أعضاء الهيئة الشرعية وأعضاء مجلس الإدارة. (الوابل، 2015م، ص17)

- **العلاقة بين الهيئة الشرعية وإدارة الرقابة الشرعية:**

وبما أن مبدأ الهيئة الشرعية هو أن تكون مستقلة خارجياً عن البنك لتجنب تضارب المصالح ، فمن المنطقي أن تنشئ هذه الهيئة إدارة الرقابة الشرعية والتدقيق كهيئة فرعية تابعة لها وتتولى مهمة التحقق من الالتزام بأعمال البنوك الإسلامية، بما في ذلك الأموال والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية، وفي الحقيقة هذا الضعف يخلق حقيقة عدم وجود جهة رقابية خارجية تابعة لها لذلك يتم تعيين إدارات الرقابة الشرعية من قبل البنوك وتعمل ضمن هيكلها التنظيمي وتتقاضى رواتب منها وهذا هو السبب في عدم التفعيل الحقيقي للروابط المهنية التي يجب أن تكون بين الهيئة الشرعية وجهاز الرقابة والتدقيق من الالتزام الشرعي. (الوابل، 2015م، ص17)

- **التدقيق الشرعي الخارجي:**

دور إدارة الرقابة الإسلامية غير واضح لأنها تعمل في الداخل ضمن الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية وهناك عضوية فردية من العلماء في المؤسسات الإسلامية، مما يؤدي إلى خلل فى الحوكمة في نظام الأعمال الشرعية، والغرض الأساسي منه هو تحقيق مصالح جميع الأطراف في إطار العدالة والشفافية والحياد، والسبب في هذا الخلل هو عدم وجود مكاتب وشركات شرعية تقوم بإجراء تدقيقاً شرعياً خارجياً لهذا الغرض. (الوابل، 2015م، ص18)

- **غياب الهيئة الشرعية العليا على مستوى الدولة:**

وعلى مستوى الدولة ، فإن غياب الهيئة الشرعية للتمويل الإسلامي يحد من سقف إجراءات وقرارات الهيئة الشرعية على مستوى البنوك الإسلامية، في غياب السلطة القانونية الإجبارية لم يتم الامتثال لقرار المجلس الفقهي والهيئة الشرعية بشكل حقيقي، فأطلق العنان للفتاوى في البنوك الإسلامية، حتى وصل الأمر إلى الإبداع والابتكار في إيجاد الحيل الشرعية لتأمين المخارج الفقهية للمنتجات المالية التقليدية التي يتم إنشاؤها وفقًا للشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك لم يكن هناك فرق حقيقي بين أداء البنوك الإسلامية و أداء البنوك التقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية.

- **غياب التفتيش الشرعي من قبل الهيئات التنظيمية الحكومية:**

تكمن مشكلة الهيئات التنظيمية التي تقبل العمل المصرفي الإسلامي في أنها لا تنظر إلي الحوكمة إلا كمسألة تشريعية لها ضمن إطار قانوني متوافق مع متطلبات النظام المصرفي التقليدي ، ومن الواضح أنها تتجاهل المتطلبات الشرعية الأخرى التي يجب الالتزام بها وبالتالي تحقيق تطور الصناعة المالية الإسلامية، أدى فشل هذه السلطات في أداء مهمة التفتيش الشرعي للمصارف الإسلامية إلى اختلافات كبيرة في امتثال البنوك الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية ، كما كان له تأثير سلبي على سمعة الصناعة المالية الإسلامية، نتيجة للنقد التي تتعرض له فيما يتعلق بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. (الوابل، 2015م، ص18)

- **عدم وجود الإدارة للتغيير:**

إن عدم وجود رغبة في الحكومة لن يعفي البنوك الإسلامية من العمل الجاد لتحقيق أهداف الحوكمة في جميع أنشطتها، وخاصة في المجال الشرعي، بل إن العديد من البنوك بذلت جهودًا كثيرة، وأطلقت العديد من المبادرات، ودعت إلى إجراء إصلاحات في النظام الشرعي في البنوك الإسلامية، ومع ذلك، فقد واجهت هذه الجهود وتواجه الآن معارضة قوية من قبل تيار مستنفع داخل الصناعة المالية الإسلامية. (الوابل، 2015م، ص19)

الالتزام والحوكمة في البنوك الإسلامية

يعد الالتزام باللوائح والمعايير والتعليمات من أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية، ويقوم بالمحافظة على سمعتها ومصداقيتها، ويشتمل الالتزام على مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في الآتي:

1. **وظيفة الالتزام في البنك:**

هي وظيفة مستقلة تحدد وتقيم، تقدم النصح والمشورة، تراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام في البنك والمتعلقة بتعرضه لعقوبات نظامية أو إدارية أو خسائر مالية أو بما يؤدى للإضرار بسمعة البنك نتيجة لإخفاقه في الالتزام بالأنظمة والضوابط الرقابية، أو معايير السلوك والممارسة المهنية السليمة.

2. **قواعد الالتزام في البنك:**

- ونميز الأنظمة والتشريعات الإشرافية والرقابية والنقية والتنظيمية السارية على القطاع المصرفي وقواعد تطبيقها التي تصدرها الجهات الحكومية ذات الاختصاص.
- المبادئ الصادرة عن لجنة بازل الخاصة بالالتزام في البنوك.

3. **مبادئ الالتزام في البنك: وتتمثل في**

- **المبدأ الأول:** ويتضمن مسئوليات مجلس إدارة البنك وهي: الإشراف على إدارة مخاطر عدم الالتزام، اعتماد سياسة الالتزام الخاصة في البنك، تقييم برنامج الالتزام مرة واحدة في العام على أقل تقدير للتعرف على مدى فاعلية البنك في القيام بالالتزام.
- **المبدأ الثاني:** ويتضمن مسؤوليات الإدارة العليا حيال الالتزام وهى: الإدارة الفعالة لمخاطر عدم الالتزام، وضع وتعميم سياسة مكتوبة للالتزام في البنك، التأكد من تطبيق السياسة الموضوعة للالتزام واتخاذ الإجراءات التصحيحية أو الجزائية المناسبة في حالة اكتشاف أي مخالفة لهذة السياسة، التعاون مع إدارة الالتزام في تحديد القضايا الأساسية المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك ووضع الخطط لإدارتها، ابلاغ مجلس الإدارة بصورة فورية في حالة وجود قصور في الالتزام، توفير الموارد اللازمة للقيام بوحدة الالتزام.

4. **مسؤوليات إدارة الالتزام: وتتمثل في:**

- **مساعدة الإدارة العليا في تطبيق الالتزام:** إن إدارة البنك هي المسئولة عن تطبيق الالتزام، ومسؤولية إدارة الالتزام في البنك هي مساعدة الإدارة العليا على إدارة مخاطر عدم الالتزام التي يوجهها البنك والتعامل معها بفاعلية كبيرة.
- **المشورة:** تقديم المشورة للإدارة العليا فيما يتعلق بأنظمة وقواعد ومعايير الالتزام. (بورمه، 2017م، ص143)
- **الإرشاد والتثقيف والتدريب:** تساعد إدارة الالتزام الإدارة العليا في تنظيم مهمات تثقيف وتوعية الأفراد بخصوص مسائل الالتزام من خلال إعداد دليل مكتوب، اقتراح الدورات التدريبية.
- **التقارير:** يقوم مدير الالتزام بتقديم تقارير بشكل منتظم بخصوص التزام البنك وكافة أعماله وإدارته التشغيلية بقواعد الالتزام ومتطلباته متضمناً النتائج المحققة.
- **مكافحة عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:** من خلال لإصدار دليل إجراءات العمل النموذجي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديثها طبقاً للتعليمات المحلية والدولية. (بورمه، 2017م، ص144)

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة زينب (2020م): بعنوان الحوكمة في المصارف الإسلامية

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الحوكمة ومبادئها ومميزاتها وأهدافها وعناصرها وأهميتها ومرتكزاتها في القطاع المصرفي الإسلامي، وتوضيح مدى انطباق الحوكمة على واقع المصارف الإسلامية وتوافقها مع نصوص دليل الحاكمية المؤسسية لدى المصارف الإسلامية وقامت الباحثة باستخدام المنهج الأستقرائى والمنهج الاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى بعص من النتائج أهمها:

1. أن أسس الحكم في الإسلام تنسجم وتتواءم مع مفهوم الحوكمة الحديث.
2. أن الحوكة في المصارف الإسلامية تمثل حماية متكاملة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة.
3. أن أدلة الحاكمية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن تشكل مؤشراً إيجابياً نحو التزامها بالحوكمة.

دراسة رفيق، سارة (2018م): بعنوان تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية–تجربة البنك الإسلامي الأردني

تهدف الدراسة إلى التركيز على أهمية تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها نموذجاً ذو طبيعة خاصة مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية، وتم استعراض حالة البنك الإسلامي الأردني باعتباره نموذجاً رائداً في تطبيق الحوكمة وذلك بغرض الاستفادة من تجربته، ويرجع سبب تميزه لتطبيق الحوكمة بطريقة سليمة بناءاً على تعديلات البنط المركزي الأردني، وكذلك قد قام بإنشاء هيئة رقابة شرعية وأسس دائرة تطبيق شرعي، بالإضافة للامتثال لأفضل ممارسات الإفصاح والشفافية.

دراسة مرغاد، جعفر(2018م): واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية–دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة في البنوك الإسلامية، وخاصة في مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016م، وقد توصلت الدراسة إلى:

1. أن حوكمة البنوك الإسلامية مختلفة، أنها عنصر أضافى لضمان التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية.
2. حرص مجموعة البركة المصرفية على وضع إطار عام وفعال وشامل للحوكمة وضمان الامتثال لجميع الأنظمة والمعايير المتعلقة بالممارسات الدولية للحوكمة.

دراسة ملوكة (2017م): بعنوان الحوكمة في المصارف الإسلامية كضابط للابتكار والتطوير: نموذج البنوك الإسلامية الماليزية

تهدف الحوكمة إلى بيان أمكانية الحوكمة في المساهمة في ضبط عمليات الابتكار والتطوير داخل البنوك الإسلامية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية بشرط أن تكون تلك الحوكمة تتصف بالشرعية أي أن مبادئها ومعاييرها مستمدة من الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال أخذ البنوك الإسلامية الماليزية كنموذج، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

1. يعد إطار عمل الحوكمة الشرعية هيكل متكامل سعلا المصرف المركزي الماليزي من خلاله إلى تأسيس نظام رقابي يتكون من مستويين رئيسين: الأول متمثل في المجلس الاستشاري الشرعي التابع للمصرف المركزي الماليزي، والثاني متمثل في هيئات الرقابة الشرعية لدى كل مؤسسة مالية إسلامية، والغرض من ذلك ضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالشرعية.
2. يمكن اعتبار الحوكمة الشرعية كمحدد وضابط لعمليات الابتكار والتطور داخل المصارف الإسلامية.

دراسة هشام (2017م): الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية–دراسة عينة من البنوك الإسلامية

تهدف الدراسة إلى تعميم وتعميق المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية، ومعرفة مدى التزام البنوك الإسلامية بتطبيق المبادئ المتعارف عليها لنظام الحوكمة المؤسسية، وتم استخدام المنهج الأستقرائى لجمع البيانات وتحليلها، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوع الدراسة وتحليل بياناته، يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية وتم اختيار منهم 10 بنوك، ثم تم اخذ 300 فرد عينة من أعضاء مجلس الإدارة وتم اعتماد طريقة العينة العشوائية العنقودية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. الحوكمة المؤسسية مجموعة قواعد وقوانين التي تضبط عمل الإدارة وتوجه أدائها بما يحافظ على حقوق جميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.
2. أصبحت درجة التزام البنوك والمؤسسات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرار الاستثمار.
3. إن تطبيق مبادئ الحوكة المؤسسية في البنوك الإسلامية ضرورة حتمية.
4. إن المصرف الإسلامي يكون كفؤاً إذا نجح مديره في تحقيق الهدفين في نفس الوقت هداف مالي لتلبية طلبت المستثمرين، وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

دراسة راشد (2016): الحوكمة في المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم ومصطلح الحوكمة ونشأتها، وذلك من خلال البحث في مجال التداول الإسلامي، ومعرفة دور الحوكمة في ضبط التشريعات للنهوض بالمؤسسات المصرفية الإسلامية، وقام الباحث باتباع المنهج الأستقرائى للجزيئات المتناثرة، والمنه الوصفي والتحليلي لإيضاح التصور، ومنهج التوثيق للآيات القرآنية.

دراسة كعلة (2015م): دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة حالة شركة الراجحي المصرفية للفترة ما بين 2012 و2013

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع الحوكمة المؤسسية في شركة الراجحي المصرفية، وفقاً لمجلس الإدارة ورقابة الشريعة الإسلامية، حيث حقق مجلس الإدارة نتائج إيجابية عام 2013م، وتم استخدام المنهج الوصفي في القسم النظري ومنهج دراسة الحالة في القسم التطبيقي، تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

1. أن الحوكمة المؤسسية تحقق الشفافية والكفاءة والعدالة ومزايا مختلفة لحل المشاكل.
2. تعمل على مكافحة الفساد في المؤسسات المالية الإسلامية.
3. تساهم الحوكمة المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة الخارجية ومجلس الإدارة.

التعليق على الدراسات السابقة

1. لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة مدى تطبيق الشفافية في ضوء الحوكمة في المؤسسات والمصارف المالية الإسلامية.
2. اقتصرت معظم الدراسات السابقة على توضيح دور الحوكمة واهميتها كدراسة زينب (2020م)، ودراسة رفيق، سارة (2018م)، دراسة راشد (2016)، دراسة كعلة (2015م).

3. وتناولت دراسة رفيق، سارة (2018م)، ودراسة مرغاد، جعفر (2016)، واقع تطبيق الحوكمة في البنوك والمؤسسات الإسلامية.
4. اختلفت الدراسة الحالية في عينة الدراسة عن الدراسات السابقة حيث أن الدراسة الحالية بلغت عينتها 35 فرد من شاغلي الوظائف الإدارية العليا والمكلفين بالحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية العاملة في الكويت من مجتمع دراسة متكون من 4 بنوك، بينما مجتمع الدراسة لمعظم الدراسات السابقة مكون من بنك أو مؤسسة إسلامية واحدة.

الإطار العملي للدراسة

منهجية الدراسة الميدانية

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الأستقرائى الاستنباطي، فقد صممت استبانة لبيان مدى تطبيق الشفافية في المصارف الإسلامية، وتم توزيع 40 استبانة على شاغلي الوظائف الإدارية العليا والمكلفين بالحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية العاملة في الكويت وعددها 4 مصارف، واسترد منها 35 استبانة أي بنسبة استجابة 87%، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وبعد جمع البيانات حللت بالتركيز على التكرارات والنسب للوصول إلى نتائج تفيد إعطاء توصيات لتطوير وتحسين واقع تطبيق الشفافية في المصارف الإسلامية في الكويت، عن طريق استدراك نقاط الضعف ومعالجتها وتعزيز نقاط القوة وتفعيلها.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في الكويت والبالغ عددها أربعة مصارف، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراده وعليه تكون عينة الدراسة هي مجتمع الدراسة بالكامل، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 35 استبانة من أصل 40 استبانة.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم القيام باستطلاع آراء شاغلي الوظائف الإدارية العليا والمكلفين بالحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية، من خلال تصميم استبانة، وتتكون من قسمين:

القسم الأول:

يحتوي على معلومات متعلقة بأفراد العينة الذين قاموا بالإجابة عن أسئلة الاستبانة، ويتكون هذا القسم من خمسة أسئلة حول العمر والجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة.

القسم الثاني:

يتكون من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وعددها عشرون سؤال، من أجل معرفة مدى تطبيق الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الكويت في ضوء حوكمة إسلامية.

تحليل البيانات الإحصائية للدراسة

سيتم مناقشة نتائج الدراسة الميدانية على محوران رئيسيان، المحور الأول تم عرض الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة، والمحور الثاني عرض آراء العينة حول مدى تطبيق الشفافية في المصارف الإسلامية.

أولاً: الوصف الديمغرافي لعينة الدراسة

1. الفئة العمرية لعينة الدراسة:

يلاحظ أن 65.7% من أفراد العينة تقع أعمارهم في الفئة العمرية من 36 سنة فأكثر، أن حوالي ربع أفراد العينة تقع أعمارهم في الفئة العمرية من 25 إلى 35 سنة، أما النسبة المتبقية تقع فى الفئة العمرية أقل من 25 سنة، وتم رفع نسبة الفئة العمرية من 36 سنة فأكثر لأن الناصب المستطلعة آراء أصحابها تتطلب خبرة علمية التي يجب أن تكتسب خلال حد أدنى من السنوات في العمل المصرفي.

جدول رقم (1) يوضح التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 عام	4	%11.4
من 25 إلى 36 عام	8	%22.8
من 36 عام فأكثر	23	%65.7
الإجمالي	35	%100

2. جنس عينة الدراسة:

توضح النسب أن الذكور هم النسبة الأكبر من المشاركين في الاستبيان حي بلغ عددهم 33 أي بنسبة 94.3%، وأن عدد الإناث المشاركة في الاستبيان بلغ نسبة 7%، ويمكن تفسير ذلك بأن عينة الدراسة هم شاغلي المناصب الإدارية العليا في المصارف الإسلامية، وهم في الغالب ذكور.

جدول رقم (2) يوضح التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	33	%94.3
انثى	2	%5.7
الإجمالي	35	%100

3. المؤهل العلمي لعينة الدراسة:

يلاحظ أن جميع أفراد عينة الدراسة يحملون الشهادات الجامعية العليا، حيث أن 48.6% حملة درجة البكالوريوس، و28.5% حملة درجة الماجستير، 22.9% حملة درجة الدكتوراه، مما يعزز صحة الاستبانة والنتائج التي سوف يتم التوصل إليها خلال الاستبانة، ويرجع سبب عدم وجود من يحملون درجة علمية أقل من بكالوريوس بالمناصب الموكلة لأصحاب القرار إلى أهمية هذه المناصب كذلك تمتع سوق العمل المصرفي بالكويت بوفرة من طالبي العمل المؤهلين علمياً.

جدول رقم (3) يوضح التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	–	–
بكالوريوس	17	%48.6
ماجستير	10	%28.5
دكتوراه	8	%22.9
الإجمالي	35	%100

4. التخصص العلمي لعينة الدراسة:

يلاحظ أن حملة تخصص العلوم المالية والمصرفية هم أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة حيث بلغوا نسبة 34.3%، ثم التخصصات الأخرى (العلوم الإدارية، الاقتصاد، وفقه المعاملات) بلغت نسبة 31.4%، ثم تخصص المحاسبة بلغ نسبة 22.9%، ثم تخصص إدارة الأعمال.

جدول رقم (4) يوضح التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	8	%22.9
علوم مالية ومصرفية	12	%34.3
إدارة أعمال	4	%11.4
أخرى	11	%31.4
المجموع	35	%100

5. سنوات الخبرة لعينة الدراسة:

يلاحظ أن 45.7% من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 15 سنة أي ذو خبرة كبيرة مما يثبت دقة الإجابات.

جدول رقم (5) يوضح التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	9	%25.7
من 5 إلى 10 سنوت	6	%17.1
من 11 إلى 15 سنة	4	%11.4
أكثر من 15 سنة	16	%45.7
الإجمالي	35	%100

ثانياً: مدى تطبيق الشافية في ضوء الحوكمة في المصارف الإسلامية

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تم وضع ثلاث مستويات لتقييم مدى تطبيق الشفافية في ضوء حوكمة إسلامية في المصارف الإسلامية في الكويت على النحو الآتي: التزام عالي إذا كان الوسط الحسابي يقع في الفئة من 4-5، والتزام متوسط إذا كان المتوسط الحسابي يقع في الفئة من 3: أقل من 4، والتزام منخفض إذا كان الوسط الحسابي يقع في الفئة من 1: أقل من 3، وهذا هو المقياس المستخدم في هذه الدراسة.

ويلاحظ من الجدول رقم 6 أن الفقرات ذو الأرقام من 1: 3، ومن 5: 9، ومن 11: 17، و19، حصلت على متوسط بين 4: 5، مما يدل على أن معظم عينة الدراسة يولون التزام عالي بتطبيق الشفافية في المصارف الإسلامية، وأن الفقرات ذو الأرقام 4، 10، 18، 20، ذو متوسط من 3: أقل من 4، مما يدل على أن نسبة قليلة من عينة الدراسة يولون التزام متوسط في تطبيق الشفافية في المصارف الإسلامية، ولم تسجل أي من الفقرات نسبة أقل من 3 أي ليس هناك من يولون التزام منخفض من بين أفراد العينة في تطبيق الشفافية.

ومن هذه النتائج نرى أنه تم قبول الفرضية التي تم وضعها في بداية البحث وهى أنه يتم تطبيق الشفافية بنسبة التزام عالية في المصارف الإسلامية العاملة في الكويت، و يرى الباحثون أن الإدارة العليا للمصارف الإسلامية

يجب أن تكون على درجة عالية من الالتزام في جميع جوانب الرقابة ، ويجب أن تكون هناك آلية عمل مكتوبة للتعامل مع المهام والعمل والحقوق وإعداد التقارير ، والتي يمكن أن تعزز العمل المؤسسى، حيث يعد دليل الحوكمة الإسلامية بمثابة مرشد للجان حتى تتمكن من أداء عملها بشفافية وموضوعية لتحقيق تطوير وكفاءة وفعالية المصرف وأهمها نظام الرقابة الداخلية.

جدول رقم (6) يوضح مدى تطبيق الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الكويت

الرقم	الفقرة	التكرارات والنسب المئوية	أتفق تماماً	أتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	المتوسط
1	يتم نشر المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف على الموقع الإلكتروني للمصرف وبشكل محدث.	تكرار	21	11	1	2	–	4.457
		نسبة مئوية	60	31	3	6	–	
2	يوجد نسخة بالإنجليزية عن النظام الأساسي للمصرف وغيره من المستندات القانونية.	تكرار	14	9	11	–	1	4
		نسبة مئوية	60	31	31	–	3	
3	تتضمن مهام عملية التدقيق الداخلي اختبار مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات.	تكرار	20	9	5	1	–	4.371
		نسبة مئوية	57	26	14	3	–	
4	تتضمن سياسة المصرف مداورة في المدققين.	تكرار	12	11	7	4	1	3.828
		نسبة مئوية	34	31	20	11	3	
5	يجرى المصرف تدقيقاً خارجياً سنوياً من قبل مدقق مستقل.	تكرار	28	5	2	–	–	4.742
		نسبة مئوية	80	14	6	–	–	
6	يوفر المدقق الخارجي تعليقاً مكتوباً حول مدى كفاية الضبط الداخلي في المصرف.	تكرار	24	8	3	–	–	4.6
		نسبة مئوية	69	23	9	–	–	
7	يطلع مجلس الإدارة على تقارير القصور وتقارير التوصيات التي يعدها المدققون الخارجيون.	تكرار	22	9	4	–	–	4.514
		نسبة مئوية	69	23	9	–	–	
8	توصل المساهمون الرئيسيون في المصرف إلى اتفاقات حول كيفية ممارستهم لحقوقهم.	تكرار	14	11	9	1	–	4.085
		نسبة مئوية	40	31	26	3	–	
9	تحدد سياسات المصرف العمليات المسموح بتنفيذها للجهات ذات الصلة أو الأفراد المطلعين بحكم عملهم.	تكرار	18	11	5	–	1	4.285
		نسبة مئوية	51	31	14	–	3	
10	لدى المصرف نظاماً مفصح عنه لتملك الأسهم من قبل الموظفين أو لخيارات الأسهم.	تكرار	10	12	8	5	–	3.771
		نسبة مئوية	29	34	23	14	–	

11	يطلب من مجلس الإدارة الإفصاح عن مصالح جوهرية في شؤون تؤثر على المصرف.	تكرار	16	13	4	–	2	4.171
		نسبة مئوية	46	37	11	–	6	
12	يتضمن الإفصاح حجم الديون الحقيقي إن وجدت ليتمكن المستخدمين لهذه البيانات من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة لهم.	تكرار	16	10	9	–	–	4.200
		نسبة مئوية	46	29	26	–	–	
13	يتضمن التقرير السنوي للمصرف معلومات ومؤهلات وخبرات الرئيس التنفيذي للمصرف ونوابه ومساعديه، ومجلس إدارته.	تكرار	21	12	2	–	–	4.542
		نسبة مئوية	60	34	6	–	–	
14	يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان في المصرف مع ملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للمصرف.	تكرار	16	12	5	1	1	4.171
		نسبة مئوية	46	34	14	3	3	
15	توفر إدارة المصرف البيانات بخط واضح ولغة مفهومة تسهل قراءتها.	تكرار	23	10	2	–	–	4.6
		نسبة مئوية	66	29	6	–	–	
16	يتم تكليف لجنة إدارة المخاطر بتوجيه الإدارة التنفيذية لوضع إجراءات ونظم تضمن التأكد من كشف حالات تعارض المصالح.	تكرار	14	13	7	1	–	4.142
		نسبة مئوية	40	37	20	3	–	
17	يوجد لدى المصرف ميثاقاً لأخلاقيات العمل مصادق عليه من قبل مجلس الإدارة.	تكرار	20	9	6	–	–	4.4
		نسبة مئوية	57	26	17	–	–	
18	يوقع أعضاء المجلس وجميع موظفي المصرف بشكل سنوي على ميثاق أخلاقيات العمل موافقته عليه ونشره للجمهور.	تكرار	10	11	9	4	1	3.714
		نسبة مئوية	29	31	26	11	3	
19	يتضمن ميثاق أخلاقيات العمل أنظمة ضبط واضحة لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من استغلال المعلومات الداخلية.	تكرار	19	10	5	–	1	4.314
		نسبة مئوية	54	29	14	–	3	
20	يتم عقد دورات للعاملين لتوجيههم وتعريفهم عن مدى أهمية الإيمان بالشفافية وتطبيقها في تحقيق ميزة تنافسية للمصرف	تكرار	11	16	4	3	1	3.942
		نسبة مئوية	31	46	11	9	3	
المتوسط لجميع الفقرات: 4.261								

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للجانب النظري توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إن الحوكمة ذات دور محوري في شفافية التقارير المالية والمحاسبية، وفى كيفية الإعداد لها، والمتابعة والمسؤوليات المهنية والقانونية.
2. وجود الشفافية في التعامل في المؤسسات المالية توضح شرعية المعاملات وخلوها من حالات الغش أو الإخفاء أو الكتمان أو التدليس، وتوضح الشروط جميعها ومعرفة شرعيتها من عدمه، كل ذلك يهمد السبيل لشفافية التقارير المالية والمحاسبية.
3. تقود الشفافية إلى الصدق والأمانة والنصيحة وتقضى على كل مظاهر التفلت والانتهازية والترهل في الهياكل الإدارية.

وكتدعيم لما تناولناه في الجوانب النظرية قمنا بدراسة ميدانية لمدى التزام البنوك الإسلامية بالمبادئ والقواعد المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية حيث توصلنا إلى مجموعة النتائج التالية:

1. دلت الدراسة على أن الخصائص الشخصية تعد مؤشراً على كفاءة شاغلي الوظائف العليا في قطاع المصارف الإسلامية في الكويت.
2. المصارف الإسلامية العاملة في الكويت تطبق الشفافية في ضوء الحوكمة، وبالتزام عالي وهذا يعتبر مؤشر إيجابي على التزام المصارف الإسلامية بالحوكمة وما فيها من شفافية في ضوء حوكمة إسلامية.
3. وجدت الدراسة إن عملية الحوكمة ليست استراتيجية بنك وإنما عملية مقتصرة على الوظائف الإدارية العليا وغالبية الموظفين ليسوا على علم كاف بها.

توصيات الدراسة

1. إصدار دليل حوكمة منفصل للبنوك الإسلامية بالكويت، واعتماد أداة لقياس الحوكمة في المصارف ٱسلامية في ضوء حوكمة إسلامية مبنية على الشفافية.
2. يجب تحويل عملية الحوكمة إلى استراتيجية مؤسسية للمصرف، وضرورة اشتراك جميع العاملين فيها كل حسب مستواه الوظيفي.
3. إعادة النظر في تشكيلة عضوية مجالس الإدارة بما يضمن وجود أطراف ليس لها أي مصلحة في إخفاء أو إظهار أي معلومة.
4. وجوب اعتماد هيئة الرقابة لشرعية للمصارف الإسلامية كجهة رقابية دائمة وتفعيل دورها بضرورة التزام المصارف الإسلامية بالشفافية، الأمر الذي سيعزز من قدرة هذه المصارف في زيادة حجم الأرباح والعمليات المصرفية.
5. ضرورة تدريس المواد المتخصصة في المصارف الإسلامية في الجامعات والمؤسسات التعليمية الكويتية ومن قبل أعضاء هيئة تدريسية مؤهلين وذوي كفاءة عالية مع تطوير برامج هذه المواد لتشمل التطورات الاقتصادية العالمية.
6. وجوب اعتماد المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن الأيوفى لتنميط وتوحيد التطبيقات والممارسات المصرفية.

الدراسات المستقبلية

يوصى الباحث بإجراء هذه الدراسات المستقبلية في المواضيع الآتية:

1. إدارة المصارف الإسلامية ومدى مساهمتها في تطبيق مبادئ الحوكمة الإسلامية ومنها الشفافية في الكويت.
2. تحليل نقاط القوة والضعف للمصارف الإسلامية في الكويت: دراسة مقارنة مع المصارف التقليدية.
3. مدى فاعلية المصارف الإسلامية في ترسيخ الحوكمة والشفافية من منظور إسلامى في الكويت.

المراجع

الوابل، سعد بن على (2015م)، الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة–العدد الأول، ص 1 –23.

عادل، قرقاد (2018م)، متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، ص 659–670.

سليمان، أبو عبيدة الطيب(2016م)، الحوكمة في المصارف الإسلامية، بنك فيصل الإسلامي السوداني، ص12–13.

بخيت، سكينة محمد الحسن(2016م)، الحوكمة في مجال المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية: مبادئ وتطبيقات ومعايير، كلية القانون الكويتية العالمية، ص213–237.

النابلسي، زينب حسان عبد اللطيف(2020م)، الحوكمة في المصارف الإسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي.

مرغاد، لخضر وجعفر، صليحة(2018م)، واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016م، جامعة محمد خيضر بسكرة–كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير–خبر مالية، بنوك وإدارة العمال، ص12–22.

بورمه، هشام(2017م)، الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية: دراسة عينة من البنوك الإسلامية، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص143–155.

References

Adel, Qurkar. (2018). Islamic Banking Governance Requirements, Center for Research and Human Resource Development Ramah and World Islamic Science University, 659-670. (in Arabic)

Al Wabel, Saad Ben Ali. (2015). Institutional governance and legitimacy in Islamic banking. *Journal of Contemporary Business Studies*, (1), 1-23. (in Arabic)

Alareeni, B. (2018). Does corporate governance influence earnings management in listed companies in Bahrain Bourse*?, Journal of Asia Business Studies*, 12(4), 551-570. https://doi.org/10.1108/JABS-06-2017-0082

Bakhit, Al-Hassan. (2016 AD). Governance in the Field of Islamic Financial and Banking Institutions: Principles, Applications and Standards, Kuwait International Law College, 213-237. (in Arabic)

Burma, Hisham. (2017). Institutional governance and its applications on Islamic banks: a study of a sample of Islamic banks, [unpublihsed Phd Thesis), Faculty

of Economic, Commercial and Management Sciences - University of Muhammad Boudiaf Al-Messila, 1-155. (in Arabic)

Hamdan, A. M., Buallay, A. M., and Alareeni, B. A. (2017). The moderating role of corporate governance on the relationship between intellectual capital efficiency and firm's performance: evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Learning and Intellectual Capital*, 14(4), 295-318. https://doi.org/10.1504/IJLIC.2017.087377

Marghad, Lakhdar. and Jaafar, Saliha. (2018). The Reality of Governance in Islamic Banks: A Case Study of Al-Baraka Banking Group During 2016, Muhammad Khaider University of Biskra - College of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences - Financial News, Banking and Labor Administration, 12-22. (in Arabic)

Nabulsi, Abdul Latif. (2020). Governance in Islamic Banks, International Organization for Islamic Marketing. (in Arabic)

Suleiman, Al-Tayeb. (2016). Islamic Banking Governance, Faisal Islamic Bank of Sudan, 12-13. (in Arabic)

Suleiman, Al-Tayyeb. (2016). Governance in Islamic Banks, Faisal Islamic Bank of Sudan, 12-13. (in Arabic)

Yousfi, Rafiq. and Azazia, Sarah. (2018). Implementation of Governance in Islamic Financial Institutions: The Experience of the Jordan Islamic Bank, Shahid Hama University Lakhdar Al-Wadi, 1-23. (in Arabic)